في بين التفصيل والا نهاية باعتبار العلم الحادث والا فلا نهاية لمعلوماته تعالى
وهي تفصيلية فيعلم عدد انفاس اهل الآخرة تفصيلا وقولهم كلما وجد في الخا
رج فهو متناه انما يتم في الحوادث لا نها هي التي تحصرها النهايات قوله البيت
مفعول لمحذوف اوخبر او مبتدء محذوف او بدل من المفعول قبله وان
كان بعض البيت فهو بدل كل من بعض قوله وبدا من القسم الاول الخ
اعلم انه قد ذكر بعض المحققين انهم قد يثبتون وجوده فقط وقد يثبتون
وجوبه وجوده وعلى كل حال فتقديم الوجود هو المناسب اما على الاول فلكونه
الاساس في الالهيات وما يؤتى به بعد من الاوصاف فرع ثبوتها او لان
الوجود عين الموجود عند الشيخ فهو لتقديم الموصوف على الصفة وذلك
هو المناسب واما على الثاني فلكذا ايضا مع كون وجوب الوجود دليلا على
القدم والبقاء فيقدم عليهما تقديم المدلول الدليل على المدلول والبقاء ونحوه
من السلبيات متقدمة على المعاني فقدم التخلية بالحاء على التحلية بالحا
كما سيجئ فيكون الوجود مقدما على المعاني لوجهين احدهما ان الوصف با
لمعاني فرع الوجود وثانيهما تقدمه عليها اذا انتقشي هذا
في ذهنك تعلم ان في قول الشيخ وهو الوجود حذفا تقديره وهو وجوب الو
جود لقول المصنف فواجب له الوجود اه قوله من القسم الاول وهو الالهيات
قوله بما هو الاصل اي بالذي هو الاصل او بشيء هو الاصل فنا نكرة موصوفة
او اسم موصول والاليق بالادب ان يزيد الكاف لان صفات الله تعالى لا يقال
فيها اصل ولا فرع على سبيل الحقيقة كما لا جنس ولا فصل ولا عموم ولا
خصوص خلافا لمن قال اخصى او صاحة كذا او كذا امتنع كما صرح لا نقيد
بل هو منفرد بجميع صفاته لا شبيه له فيها ولا شريك قوله لان الحكم بوجوب
الواجبات اي بعد مقبول انتفاكها فان قلت الحكم بوجوب الواجب
لا يتم واستحالة ما ينشء عنه وجواز ما يجوز في حقه لا يتوقف على وجوده
فتحكم على ابنك المعدوم بانه لا يمكن ويستحيل عليه الالوهية
له البناء على حاله وخلاصة بوجوده قلت الكلام في الحكم بوجوب وا
بعضها وجودي كالقدرة والارادة والعلم الخ والا ريب في ان الحكم بوجو
لا يكون الا على وجودي اذ لا يحكم على المعدوم بصفة وجودية هذا قوله في

حقه

حقه اي في عداد الاحكام المتعلقة به او في بمعنى اللام واضافة حق بيانية
قوله فقال الترتيب بينه وبين ما قبله اعتباري والفاء ذكرية عطف مفصل
على مجمل باعتبار انصباب هذا على المفعول المخصوص او هي في تأويل الاول
بالارادة قوله اذا اردت الخ جعل هذا مفعولا وان لم يصرح به المصنف لانه انما يدل عليه
وهو الفاء واشاريد اك الى ان الفاء في قوله فواجب فاء الفصيحة لانها افصحت
عن جواب سؤال مقدر تقديره لما ذكرت الواجب والمستحيل والجائز في حق
الله تعالى في قولك فكل من كلف الخ فما الواجب وما المستحيل وما الجائز فقال
اذا اردت معرفة ما يجب له تعالى فواجب له الخ والفاء الفصيحة هي التي افصحت
عن شرط مقدر وقبل عن شيء محذوف ولو لم يكن ثم طعام نحو توضأ اي موسى
اذا استسقاه قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست اي ففعل به فانبجست
وقولهم فالفصيحة من اضافة الموصوف لصفته اي الفاء الفصيحة كمسجد الجامع
وذلك قليل فالاحسن ان يقال الفاء الفصيحة بالتركيب التوصيفي ويقال
فالفصيحة بالمعجمة والاضافة حقيقية لانها افصحت المحذوف وبينته
وجملة ما تفرض له بضعا عشر وصفة والاقصاه تعالى لا تنحصر اذ كما لا تتناهى
هي لكنا لستا مكلفين بما لم ينصب لنا عليه سبحانه دليلا يوصلنا اليه وهي
في الحقيقة ثلاثة اقسام نفسية وسلبية ومعاني واما المعنوية فلا يتكر
رها الا لبيان وجوب قيام الصفة بالموصوف كما سيأتي لاعلى قصد انها اقسام
رابع مبنيا على القول بالاحوال لان الاصح انه لا حال اه قوله فواجب له اي الله المتقدم
ذكره في قوله فواجب وجودا والوجود اما فاعل يوجب على رأي الاخفش القائل
بانه لا يشترط الاعتماد في كون الوصف له فاعل او مبتدأ قدم خبره عليه
للاختصاص والحصر والا لاقتضاء المقام اي ففي تقديم الخبر اشارة الى قصر وجوب
الوجود الذاتي عليه تعالى فلا يتعداه الى غيره فيستفاد دمته الرد على بعض
المتأخرين كالامام محمد الفضيري ومن تبعه حيث صرحوا بان واجب الوجود
لذاته هو الله وصفاته ثم ذكر ان السعد ان حقيقة التوحيد اعتقاد
عدم الشريك في الالوهية وهي وجوب الوجود والقدم الذاتي وحو
صنيعهما وح فلا شك في منافاة اثبات وجوب الوجود الذاتي للصفاتي للتوحيد
ثم ذكر المصنف عن السعد انها واجبة لذات الواجب واما في نفسها فهي ممكنة اه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)